الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

العلاقات الاقتصادية الدولية

التكتلات الاقتصادية

التكتل الاقتصادي

هو صيغة للتكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة. ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الأقليمي، حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة، والشروط الموضوعية للتكامل الأقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة، فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي والشروط الأساسية للأتفاقيات.

التكتلات الاقتصادية او التجارية

هي نوع من الاتفاقات الحكومية الدولية وغالبًا تكون جزء من منظمة حكومية دولية يجري فيها تقليل الحواجز الاقليمية امام التجارة الدولية او أزالتها بين الدول المشاركة مما يسهل عملية التجارة فيما بينهما .

الفكرة من هذه الاتفاقية /

هي ان الدول الاعضاء المشاركة في الاتفاقية تتاجر بحرية بعضها مع بعض لكنها تضع حواجز امام التجارة مع الدول غير الأعضاء وقد اثر هذا كثيراً في نمط التجارة العالمية .

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل، وتقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعدية الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات

إن الخطاب الداعي لإقامة تكتلات اقتصادية دولية برز بشكل مكثف خلال تسعينات القرن العشرين رغم أن جذور أو فكرة تأسيس العديد من التكتلات هي أسبق من ذلك بكثير ويعود بعضها إلى فترة الخمسينات أو الستينات ولم تقتصر الدعوة إلى إقامة تكتلات على شكل معين من الدول أو على ألوان معينة من الأنظمة السياسية ولا حتى من أعراق أو مجتمعات محددة وإنما أصبحت دعوة أو رغبة عالمية، الأمر الذي سرّع من وتائر استكمال تكتلات قديمة أو استحدث تكتلات أخرى جديدة.

فقد تم استكمال الاتحاد الأوروبي الذي بدأ باتفاقية روما للحديد والصلب، ثم إحياء تكتلات قديمة كالسوق المشتركة لأمريكا CACM واتحاد أمم جنوب شرق آسيا ASEAN والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR بين الأرجنتين والبرازيل والأورغواي والبروغواي وحالياً تمّ الإعلان عن قيام تكتل الاتحاد الأفريقي في أفريقيا ، هذا فضلاً عن طرح أفكار لتكتلات جديدة والتفاوض لأجلها مثل الشراكة الأوروبية المتوسطية والسوق الشرق اوسطية والمنطقة العربية الكبرى للتجارة.

سمات التكتلات الاقتصادية الدولية :

يمكن أن نحدد سمات التكتلات الاقتصادية الدولية وفقا مظاهرها وأنواعها فهي :

١_من حيث طبيعتها: فإنها تأتي تجسيداً لتحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي بما فيه من إعادة توزيع الأدوار والمواقع للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.

٢_من حيث شموليتها: فإنها تشمل النشاطات الاقتصادية للمشاركين في التكتل وأحيانا تتعداه إلى تكتلات أخرى وفق الاتجاهات الجيوسياسية للدول.

٣ _ من حيث أبعادها: فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها سياسية واستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها

خصائص التكتلات الاقتصادية :

هناك خصائص متنوعة للتكتلات الاقتصادية يمكن أن نلخصها بما يلي:

١_وجود روابط توحيد عن مكونات التكتل الاقتصادي على الصعيد الجغرافي وصعيد المعلومات والمستوى الوظيفي أو التقني.

٢_تنسيق البرامج الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتل و السعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج.

٣_التجانس في القضايا الجيوسياسية للدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي .

٤_ يرافق التكتل الاقتصادي تكتل سياسي في مواقف الدول الأعضاء.

العوامل التي أدت إلى ظهور التكتلات الاقتصادية :

إن إزالة مختلف الحواجز والعقبات الجمركية والمالية والنقدية ، يعتبر شرطا في إيجاد وتكوين التكتل الإقتصادي إلا أن ذلك لم يكن لينجح لولا وجود عوامل أخري مشتركة تسهل عملية التكتل الاقتصادي بين وتتمثل هذه العوامل في الآتي :-

١- العامل الجغرافي :

هو من العوامل المهمة في إيجاد التكتل الإقتصادي ذلك لأنه من الصعب وغير المجدي أن يقوم اتحاد إقتصادي بين الأردن والارجنتين مثلا للبعد الجغرافي بينهما ، لهذا نجد التكامل الإقتصادي قائما وممكن بين الدول الأوروبية وبين بعض الدول الأفريقية كما هو بين بعض الدول العربية وبعض دول أمريكا اللاتينية.

للعامل الجغرافي أثر على تكاليف النقل والوقت الذي تتطلبه عملية انتقال السلع والخدمات ، بين الدول هنا يمكن القول إن مبدأ المعاملة بالمثل قد يأخذ طريقه بين الدول المتباعدة جغرافيا دون حصول تكامل إقتصادي بينهم

٢- العامل الحضاري والثقافي :

عمليا الدول التي تفكر في إيجاد تعاون فيما بينها تنتمي الي جنس مشترك أو ثقافة واحدة أو دين واحد أو لغة واحدة أو اي صفة مشتركة أخري ، وذلك نظرا لما لهذه العوامل من أثر علي تجمع هذه الدول وتحفيزها علي

الدخول في تكتلات إقتصادية تستخدم أغراضها وأهدافها ، كما حصل بين الدول الأوربية والدول العربية مع مراعاة الاختلاف في هذه العوامل بين الدول العربية والدول الأوروبية.

٣-هنالك عامل آخر يحفز بعض الدول على التكتل إضافة إلى العوامل السابقة :

يتمثل في وجود هموم مشتركة ، بين هذه الدول كأن تكون مثلا دولا في طريقها إلى النمو وتشعر بضرورة تعاونها حتى تتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تنمية اقتصادها والنهوض بأحوالهم المعيشية والإجتماعية كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث ، أو كأن يكون هنالك أهداف وأغراض سياسية معينة تسعى بعض الدول لتحقيقها من الإتفاق تحقيق وحدة سياسية بينها انطلاقا من التكامل الاقتصادي ، كما هو الحال فيما بين الدول الأوروبية ومجمل القول أن تشكيل التعاون الإقتصادي بين الدول لا يأتي فقط من خلال

الإتفاق على إزالة الحواجز والقيود الجمركية والمالية والنقدية ، بل يتم من خلال توافر مزيج من العوامل المشتركة بين دول الإتفاق يكون من شأن هذه العوامل مجتمعة تحفيز التقارب الاقتصادي والإسراع فيه

أهداف التكتلات الاقتصادية :

تهدف التكتلات الاقتصادية إلى تحقيق غايات قد تكون اقتصادية و سياسية واجتماعية وعسكرية أو كلها مجتمعة ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف فيما يلي:

١_الحصول على مزايا الإنتاج الكبير

٢_تقسيم العمل التقني و الوظيفي

٣_تسهيل عملية التنمية الاقتصادية

٤_تخفيض أثر الصدمات الخارجية

٥_رفع مستوى رفاهية المواطنين

٦_ التقليل من الاعتماد على الخارج

٧_مساهمة التكتل الاقتصادي في التكامل الاقتصادي

٨_تقوية القدرة التفاوضية

أنواع الكتل

- منظمة التجارة الحرة : تنشأ بناء على اتفاق بين دولتين أو اكثر لتقليل الحواجز التجارية على تداول السلع او إزالتها فيما بينهما مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية الخاصة مع الدول غير المشاركة
- الاتحاد الجمركي : يتشابه مع منظمة التجارة الحرة في تقليل الحواجز التجارية او الغائها فيما بينهما لكن تتفق على وضع تعرفه خارجية مشتركة مع الدول غير الاعضاء
- السوق المشتركة : تتمتع فيه الدول المشاركة بحرية التجارة في الموارد الاقتصادية جميعها اذ تزال تزال جميع الحواجز امام التجارة بالسلع و الخدمات ورأس المال اضافة الى الغاء الحواجز غير الجمركية مثل السياسة الزراعية المشتركة
- الاتحاد الاقتصادي : يتمتع بمميزات السوق المشتركة ذاتها لكن يوجد نظام ضريبي مشترك وتستخدم العملة نفسها فيه مثل الاتحاد الاوروبي

مميزات التكتلات الاقتصادية /

1- زيادة حجم السوق : اذا تزيد الكتلة التجارية من حجم السوق الاجمالي المتاح للشركات مما يزيد من الاستثمار المحلي اضافة الى زيادة الاستثمار الاجنبي الذي يعود بالفائدة على أقتصاد الدول المشاركة .
2- الحماية : توفر الحماية لشركات الدول المشاركة من المنتجات الرخيصة المستوردة من خارج هذه الدول .
3- في مجال التكنولوجيا : انتقال أسرع للتكنولوجيا عبر حدود الدول المشاركة .
4- في مجال الوظيفي : توفر فرص عمل جديدة نتيجة زيادة التجارة بين الدول المشاركة

أهمية التكتلات الاقتصادية :

تعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في محاولات الاستثمار والتجارة وبهذا المعنى

يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت هي جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو هي فصل من نضال المقاومة ضد العولمة، أو وسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة.

تأتي أهمية التكتلات الاقتصادية كونها تشكل بكل صورها وأشكالها حوالي 75% من دول العالم و 80 % من سكانه وتسيطر على أكثر من 85 % من تجارته، وبالتالي تعكس مدى الآثار التي تحملها التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي.

الآثار الإيجابية للتكتلات الاقتصادية :

١ــ العوائد الضخمة من جراء تكامل إمكانات المؤسسات المتكتلة.

٢ــ خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة.

٣ــ خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المختلفة.

الآثار السلبية للتكتلات الاقتصادية

١ــ خلق الطبقية الاجتماعية بسبب صعوبة تحقيق العدالة في توزيع الدخول على مستوى الدولة .

٢ــ تفعيل السياسة الاحتكارية خاصة و القضاء على المشروعات الصغيرة.

٣ــ التكتلات الاقتصادية الضخمة تؤثر و السيطرة على الشؤون الداخلية للبلدان اقتصاديا والوصول إلى مراكز القرار في الدولة بما يخدم المصالح السياسية لدول أخرى

أشهر التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة :

١_الاتحاد الأوروبي

٢_التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(NAFTA)

٣_تكتل دول البريكس BRICS

التكتل الاقتصادي الآسيوي: ويشمل هذا التكتل:

أ-رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الأسيويين (ASEAN).

ب- جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة باسم(APEC) :

التكتلات الاقتصادية في الدول النامية:

تتميز التكتلات الاقتصادية في الدول النامية بضعفها وحاجتها الى المزيد من العمل والتنسيق ومن أهمها :

تجارب التكتل في أمريكا اللاتينية

تجارب التكتل الإقليمي في آسيا

في إطار المناطق التكاملية داخل آسيا

أشهر التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة :

الاتحاد الأوروبي: بدأ الاتحاد الأوربي كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية "روما" عام 1958 ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق بشكل مستمر الى أن وصل عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الى 25 دولة بعد انضمام دول أوربا الشرقية ، فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البنية والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في المسيرة التكاملية. ومن حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم، كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه أكثر من 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا. ويلاحظ أن

التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، ويمكن أن نلتمس ذلك من خلال تفحص أهداف هذا التكتل التي وإن كانت تركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد ،إلا أنها تنص بشكل واضح على سعي الاتحاد إلى لعب دورا أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية. وهذا ما يدعم فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على جميع الأصعدة.

التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(NAFTA) :

أنشئ هذا التكتل في نهاية العام 1993 ،ويضم كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وبالرغم من كونه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة، فإنه مثّل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 7 تريليون دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 670 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية 1017 مليار دولار عام 1991، ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة. وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيراً عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الأوروبي.

تكتل دول البريكس BRICS : بريكس مختصر للحروف الأولى لدول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع المؤسسة في ييكاتيرينبرغ في روسيا في حزيران 2009 حيث تضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. وعقدت أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول "بركس" في تموز عام 2008 ، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية حيث اجتمعت آنذاك قمة

"الثماني الكبرى". وشارك في قمة "بركس" رئيس روسيا فلاديمير بوتين ورئيس جمهورية الصين الشعبية هو جين تاو ورئيس وزراء الهند مانموهان سينغ ورئيس البرازيل لويس ايناسيو لولا دا سيلفا . واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية آنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية. انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام 2010، فأصبحت تسمى بريكس بدلا من بريك سابقا. تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة ، وعدد سكانها يقارب 40 % من سكان الأرض .

ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصادات هذه الدول ، اقتصاد أغنى الدول في العالم حاليا – حسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية ، والتي كانت أول من استخدم هذا المصطلح في عام 2001 من المتوقع أن تشكل هذه الدول حلفًا أو ناديا سياسيا فيما بينها مستقبلا.

التكتل الاقتصادي الآسيوي: ويشمل هذا التكتل:

أ-رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الأسيوييين (ASEAN): يتكون هذا التكتل من ست دول هي :تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، إندونيسيا، الفلبين. وقد أنشئ في العام 1967 وكان هدفه في البدء سياسياً يتلخص بإقامة حلف مضاد للشيوعية، وبعد الأضرار التي لحقت بدول التكتل جراء سياسات الحماية المتبعة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول، أخذت تهتم بالتعاون الاقتصادي وهكذا أنشأت تكتل (الآسيان) الذي أرسى خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للتكتلات الاقتصادية الأخرى ثم أخذ دوره يتزايد في التجارة الدولية باستمرار، فبعد أن كانت صادرات المجموعة لا تمثل سوى3%من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 5. 11% من إجمالي صادرات الدول النامية ، وصلت هذه الصادرات إلى 5%من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 18%من إجمالي صادرات الدول النامية.

ب- جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة باسم(APEC) : تتكون هذه الجماعة من ثمانية عشر دولة على رأسها اليابان والصين واستراليا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك ونيوزيلندة وكوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان. وقد جاء إنشاء هذا التجمع الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام 1992. و يسيطر التجمع على حوالي 50% من الناتج القومي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية.

التكتلات الاقتصادية في الدول النامية:

تتميز التكتلات الاقتصادية في الدول النامية بضعفها وحاجتها الى المزيد من العمل والتنسيق ومن أهمها :

تجارب التكتل في أمريكا اللاتينية: أنشئت هذه الربطة في العام 1961، و تضم كل من الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، شيلي، بيرو، أورغواي، باراغواي ، كولومبيا، والإكوادور ،فنزويلا، وبوليفيا ، وبذلك فهي تشمل كل قارة أمريكا اللاتينية إلى جانب المكسيك. وأقتصر هذه الربطة على تحرير التجارة دون أن يمتد إلى تحقيق الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، وتميزت بتواضع أهدافها و تباطؤها في الانجاز ، نتيجة التفاوت الكبير بين أعضائها، فالدول الثلاث الكبرى: الأرجنتين ، والبرازيل ، والمكسيك تمثل مساحتها وسكانها حوالي70 % من الدول الأعضاء في الرابطة ،وهذا التفاوت الكبير في الإمكانيات كان السبب الرئيسي في فشل هذا التجمع.

تجارب التكتل الإقليمي في آسيا:

في إطار المناطق التكاملية داخل آسيا ، يمكن التمييز بين منطقة جنوب شرق آسيا التي أقامت رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان" التي سبق الإشارة إليها ، أما في وسط آسيا فقامت منظمة التعاون الإقليمي للتنمية بين ثلاث دول آسيوية هي: إيران، باكستان، تركيا، في العام 1964 بعد استفادتها من مزايا التعاون الذي تحقق لها في إطار حلف بغداد، وتتميز

دول هذا الإقليم بأنها متجاورة وبينها قدر من التوافق في النواحي السياسية والحضارية، وقد تجسد ذلك من خلال إبرام العديد من العقود والاتفاقيات بين الدول وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة. غير أن قيام الثورة الإيرانية، ثم نشوب حرب العراقية -الإيرانية قد جمد أعمال المنظمة حتى العام 1985الذي توصلت فيه الدول الأعضاء الى اتفاقية تقضي بإعادة هيكلة المنظمة وإحيائها تحت اسم (منظمة التعاون لاقتصادي)،وشكلت معاهدة أزمير الأساس القانوني لهذه المنظمة، وأجريت عدة تعديلات على هذه المعاهدة في العام 1990 ، كما أضيفت لها بروتوكولات في 1991، وفي سنة 1992 انضمت سبع دول جديدة إلى الدول الثلاث المؤسسة ليصبح العدد عشر دول، وهذه الدول هي: أفغانستان، وست من دول آسيا الوسطى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي وهي: أذربيجان، وأوزبكستان، وتركمستان، وطاجاكستان، وكازاخستان، وقيرقيزيا. ولا تختلف أهداف المنظمة الجديدة عن سابقتها وإن كانت منحت اهتماما جديدا للبعد الدولي، فتضمنت أهدافها السعي إلى الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، وهي نفسها الفكرة التي اتخذتها مختلف التكتلات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم

الفرق بين الاتحاد الاوربي و مجلس التعاون الخليجي

١_الاتحاد الاوربي صحيح بدء ب6 دول ،لكنه اليوم يضم 27 دولة بينما مجلس التعاون الخليجي يضم 6 دول فقط

لذلك كل ما كبر السوق المشتركة، كلما زادت التنافسية

٢_ الاتحاد الاوربي، لم يكتفي بتحقيق سوق مشتركة فقط، و انما تعداه الى الوحدة النقدية، و تحقيق عملة مشتركة لبلدانه و ذلك لم يحصل في مجلس التعاون الخليجي

٣_ فيما يخص التشريع، فنجد ان الاتحاد الاوربي، استطاع خلق هيئة تشريعية خاصة بالاتحاد، جنبا الى جنب مع الهيئات التشريعية للدول الخاصة بالدول الأعضاء و هذا مالم يحصل مع مجلس التعاون الخليجي

**رغم المشتركات الكبيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي عكس الاتحاد الاوربي، الا انه التكامل الاقتصادي الاوربي حقق إنجازات اكبر

يعتبر الاقتصاد الاوربي ثاني اقتصاد بالعالم، بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

خاتمة :

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية لم تعد ترفا أو مشروعا سياسيا بقدر ما أصبحت متطلبا حياتيا هاما. وتلعب هذه الظاهرة دوراً هاماً في مساعدة الدول على وجه الخصوص في أن تحافظ على أمنها من ناحية ، وعلى أن تقلل مخاطر العولمة والقوى الاقتصادية الهائلة والشركات المتعددة الجنسية من ناحية أخرى

المراجع:

البريكس 2016

التكتلات الاقتصادية الدولية 2017

ECONOMIC Blocs 2018

القاموس الاقتصادي - تأليف حسن النجفي - بغداد - 1977م - صفحة 108.

مقالة كاتب ابراهيم احمد عرفات في التكتلات الاقتصادية مقاربة نظرية التكامل الاقتصادي